جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الدراسات العليا – مرحلة الماجستير

عنوان المحاضرة

الحكم الإيلخاني في العراق (١٢٥٨–١٣٣٥م): النشأة والتطور والإدارة

اعداد

الأستاذ المساعد الدكتور احمد عماش عبدالله الحياني

2026-2025

الحكم الإيلخاني في العراق (١٢٥٨–١٣٣٥م): النشأة والتطور والإدارة

مقدمة

يُعدّ الحكم الإيلخاني إحدى المراحل المهمة في تاريخ العراق الوسيط، إذ ارتبط بقيام دولة المغول الإيلخانيين بعد سقوط بغداد سنة ١٢٥٨م على يد هولاكو. وقد مثّل هذا الحكم تحولاً كبيراً في البنية السياسية والإدارية والاقتصادية للعراق، نتيجة انتقال البلاد من مركز الخلافة العباسية إلى ولاية تابعة لدولة مغولية واسعة الامتداد اتخذت من تبريز ثم السلطانية عاصمة لها. وقد ترك هذا التحول آثاراً عميقة في المجتمع العراقي استمرت لعدة قرون، سواء من حيث طبيعة الإدارة أو التنظيمات المالية والعسكرية أو مكانة العراق السياسية في المنطقة.

أولاً: تأسيس الدولة الإيلخانية

بعد نجاح هولاكو في إسقاط بغداد وإنهاء الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨م، أسس دولة مغولية واسعة شملت العراق وإيران وأجزاء من الأناضول. وقد عُرفت هذه الدولة بالدولة الإيلخانية، وأطلق على حكامها اسم الإيلخانيين، أي نواب الخان الأعظم أو التابعين له. وبعد وفاة هولاكو سنة ١٢٦٥م انتقلت السلطة إلى ابنه أباقا الذي عمل على تثبيت أركان الدولة والحفاظ على السياسة التي انتهجها والده.

وقد واجهت الدولة الإيلخانية تحديات عديدة تمثلت في الصراعات مع القوى المغولية الأخرى، ولا سيما القبيلة الذهبية ومغول آسيا الوسطى، فضلاً عن التنافس المستمر مع القوى الإسلامية في المنطقة. ومع ذلك تمكنت الدولة من الحفاظ على وجودها السياسي لأكثر من سبعين عاماً، وأصبحت إحدى القوى الرئيسة في الشرق الإسلامي.

ثانياً: تطور الحكم الإيلخاني

شهدت الدولة الإيلخانية تعاقب عدد من الحكام الذين ترك كل منهم بصمته الخاصة في إدارة الدولة. فقد اتسم عهد أباقا بالاستقرار النسبي وتعزيز سلطة الدولة. ثم جاء تكودار الذي اعتنق الإسلام واتخذ اسم السلطان أحمد، إلا أن فترة حكمه كانت قصيرة بسبب الصراع على السلطة.

وفي عهد أرغون شهدت الإدارة الإيلخانية نفوذاً متزايداً لبعض الشخصيات غير المسلمة في مؤسسات الدولة، كما اتجهت السلطة إلى الاستفادة من الكفاءات الإدارية المختلفة. أما عهد كيخاتو فقد ارتبط بمحاولة تطبيق نظام العملة الورقية المستوحى من التجربة الصينية، إلا أن هذه التجربة فشلت وأدت إلى اضطرابات اقتصادية واسعة.

وتُعد فترة غازان خان من أبرز مراحل الحكم الإيلخاني، إذ قام بإصلاحات شاملة شملت الإدارة والاقتصاد والأمن، كما أعلن الإسلام ديناً رسمياً للدولة واتخذ اسم السلطان محمود. وقد أسهمت إصلاحاته في استعادة الاستقرار وتحسين أوضاع البلاد بعد سنوات من الاضطراب. واستمرت الدولة بعده في عهد أولجايتو ثم أبي سعيد بهادر خان، الذي شهد عصره بداية ضعف الدولة نتيجة الصراعات الداخلية وتزايد نفوذ رجال البلاط وتفكك السلطة المركزية.

ثالثاً: الإدارة الإيلخانية في العراق

اعتمد الإيلخانيون نظاماً إدارياً يجمع بين التقاليد المغولية والخبرة الإدارية الإسلامية التي ورثوها من الدولة العباسية. وكان على رأس الدولة الإيلخان الذي امتلك سلطات واسعة وغير محدودة تقريباً، إذ كان مسؤولاً عن تعيين كبار الموظفين وعزلهم وإدارة شؤون الدولة العليا.

ورغم أن العراق كان تابعاً للدولة الإيلخانية، إلا أن حكامه المحليين تمتعوا بقدر من الاستقلال الإداري مقابل دفع الأموال المطلوبة للخزانة المركزية وتقديم الدعم

العسكري عند الحاجة. ومع ذلك بقيت الرقابة المركزية قائمة من خلال المشرفين الذين كانوا يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى الإيلخان.

وقد اتسمت الإدارة الإيلخانية بطابع لامركزي نسبياً، لكنها لم تخلُ من التدخل المباشر من قبل السلطة العليا، خصوصاً في القضايا المالية والعسكرية. كما عانى العراق في كثير من الأحيان من عدم الاستقرار الإداري بسبب كثرة عمليات العزل والتعيين الناتجة عن الصراعات السياسية والوشايات.

رابعاً: التقسيمات الإدارية للعراق

قامت الدولة الإيلخانية بإعادة تنظيم العراق إدارياً فقسمته إلى عدة أقاليم رئيسة لتسهيل عملية الحكم والسيطرة. وشملت هذه الأقاليم إقليم الجبال وإقليم الجزيرة الفراتية وإقليم العراق الذي كانت بغداد عاصمته.

وكان إقليم العراق أهم هذه الأقاليم، إذ ضم بغداد والمناطق المحيطة بها، كما توسع نفوذه ليشمل مناطق أخرى مجاورة. وتولت إدارة هذه الأقاليم شخصيات حملت لقب "صدر"، وهي وظيفة تطورت من التنظيمات الإدارية العباسية المتأخرة.

وقد ساعد هذا التقسيم الإداري على تعزيز سلطة الدولة في المناطق المختلفة، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والعسكري أدى إلى تغييرات متكررة في الحدود الإدارية للأقاليم، مما جعل الكثير من هذه التقسيمات أقرب إلى الإطار النظري منها إلى الواقع العملي.

خامساً: المؤسسات الإدارية والمالية

احتفظ الإيلخانيون بعدد من المؤسسات الإدارية التي كانت قائمة في العصر العباسي، مع إجراء تعديلات تتناسب مع طبيعة الدولة الجديدة. وكان "صاحب الديوان" من أهم الشخصيات الإدارية، إذ تولى الإشراف على الشؤون المالية وتعيين كبار الموظفين.

كما برزت وظائف أخرى مثل الناظر والمشرف وخازن الديوان، وكانت هذه المناصب مسؤولة عن متابعة الإيرادات والنفقات وضبط الحسابات المالية. وقد أولى الإيلخانيون اهتماماً خاصاً بالرقابة المالية بسبب رغبتهم في ضمان تدفق الموارد إلى خزينة الدولة.

أما من الناحية القضائية، فقد استمر منصب قاضي القضاة بوصفه أعلى منصب ديني وقضائي في البلاد، حيث أشرف على المحاكم والقضاة والأوقاف وسائر القضايا الشرعية. كما استمرت وظيفة المحتسب المسؤولة عن مراقبة الأسواق والحفاظ على النظام العام.

سادساً: آثار الحكم الإيلخاني في العراق

ترك الحكم الإيلخاني آثاراً متباينة على العراق. فمن جهة أدى الغزو المغولي إلى تدمير واسع للبنية العمرانية والاقتصادية، وفقدت بغداد مكانتها بوصفها عاصمة للعالم الإسلامي. كما تعرضت المدن والقرى إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة.

ومن جهة أخرى أسهمت بعض الإصلاحات الإدارية التي قام بها الإيلخانيون، ولا سيما في عهد غازان خان، في إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وتحقيق قدر من الاستقرار. كما ساعد استمرار الكوادر العراقية في إدارة بعض المؤسسات المدنية على الحفاظ على جانب من التقاليد الإدارية الإسلامية.

ومع مرور الوقت أخذت الدولة الإيلخانية تضعف نتيجة الصراعات الداخلية والتنافس بين القوى المختلفة داخلها، حتى أدى ذلك إلى تفككها بعد وفاة أبي سعيد سنة ١٣٣٥م وانهيار السلطة المركزية.

الخاتمة

مثّل الحكم الإيلخاني مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ العراق، انتقل خلالها من مركز الخلافة العباسية إلى ولاية ضمن دولة مغولية واسعة. وقد شهد العراق خلال هذه المرحلة تغيرات سياسية وإدارية عميقة أثرت في مسار تطوره التاريخي. ورغم ما رافق الحكم الإيلخاني من دمار واضطرابات، فإنه أسهم أيضاً في ظهور أنماط إدارية جديدة واستمرار بعض المؤسسات الإسلامية التي حافظت على قدر من الاستقرار في المجتمع العراقي.